السيد الاستاذ/ رئيس مجلس الادارة

بنك

تحية طيبة وبعد،

في إطار استراتيجية البنك المركزي المصري نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية خاصة متطلبات لجنة بازل، وفي ضوء توصيات تلك اللجنة الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧ والخاصة "بالإصلاحات النهائية لتطبيقات مقررات بازل ٣" فقد تم اعداد ورقة المناقشة المرفقة بشأن "إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها" والتي تضمنت أسلوبا جديداً لقياس مخاطر التشغيل يُسمى بالأسلوب المعياري ليحل محل أسلوب المؤشر الأساسي المُتبع حالياً ، إعتباراً من أول يناير ٢٠٢٢.

هذا وسيتم موافاتكم بنماذج دراسة الأثر الكمي اللازمه لقياس مخاطر التشغيل وتحديد رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر وفقاً للأسلوب الجديد.

برجاء التكرم بالتنبيه نحو موافاتنا بالبريد الإلكتروني الذي سترسل إليه النماذج سالفة الذكر علي البريد الالكتروني التالي Basel.Unit@cbe.org.eg، على أن يتم استيفائها وفقاً للمركز في نهاية شهر يونيو ٢٠١٩ وموافاة البنك المركزي المصري بها خلال شهر من تاريخ الارسال وكذا ملاحظات مصرفكم - ان وجدت - فيما ورد بورقة المناقشة المشار اليها وذلك على البريد الالكتروني الموضح آنفاً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

جمـال نجـم

ورقـــة منـاقشـــة

بشأن إدارة مخاطر التشغيل

والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها

" وفقاً لإصلاحات بازل ٣ الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧"

المـحتـــوى

مقدمه ٢

تعريفات ٣

القسم الأول: المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التشغيل ٤

القسم الثاني: المتطلبات الكمية اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل – الأسلوب المعياري (SA) ٨

القسم الثالث: المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية ١٣

المرفقات ١٧

مرفق (١): تعريف مُكونات مؤشر الأعمال ١٧

مرفق (٢): مصفوفة تجميع بيانات الخسائر ٢١

مرفق (٣): مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر ٢٢

مقدمه

أظهرت الأزمات المالية العالمية الأخيرة اعتباراً من عام ٢٠٠٨ وما تلاه أوجه القصور في الأساليب الرقابية الأربعة المسموح بها حالياً من قِبل لجنة بازل في حساب رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل لدى البنوك وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل ٢ والمتمثلة في أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري والأسلوب المعياري البديل وأساليب القياس المتقدمة، وتتلخص أوجه القصور في تلك الأساليب فيما يلي:

- بالنسبة للأساليب الثلاثة الأولى فهي تعتمد بشكل رئيسي على إجمالي الدخل المتعلق بالنشاط كعامل محدد لقياس مخاطر التشغيل بافتراض أن مخاطر التشغيل تزداد بعلاقة خطية مع زيادة إجمالي الدخل، وعادة ما يكون هذا الافتراض خاطئ، لأنه حين يواجه البنك انخفاضًا في إجمالي الدخل بسبب أحداث متعلقة بمخاطر التشغيل فإن رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر ينخفض في حين أنه ينبغي أن يزيد.
- أما بالنسبة للأسلوب الرابع والمتمثل في أسلوب القياس المتقدم القائم على النماذج الداخلية فقد أثبت أنه أسلوب أكثر تعقيداً ولا يساعد على إجراء مقارنات عادلة لمستوى مخاطر التشغيل بين البنوك.

ولذلك قامت لجنة بازل بإصدار المعايير النهائية للأسلوب المعياري(STANDARDIZED APPROACH-SA)[1] كأسلوب موحد لقياس مخاطر التشغيل وحساب متطلبات رأس المال وفقاً للدعامة الأولى، مع إلغاء جميع الأساليب الأربعة الموجودة حاليًا وذلك بهدف جعل نماذج حساب متطلبات رأس المال أكثر شفافية وبساطة وملائمة لجميع البنوك.

ويُعد الأسلوب المعياري الجديد لقياس المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل أحد مُكونات الإطار العام لإصلاحات بازل ٣ المتعلقة بمرحلة ما بعد الأزمة المالية الصادرة في ٧ ديسمبر ٢٠١٧، وتعتبر جميع البنوك مطالبة باستخدام هذا الأسلوب الموحد لحساب متطلبات رأس المال وفقاً للدعامة الأولى، حيث يُعالج الأسلوب المعياري (SA) عددًا من نقاط الضعف في الإطار الحالي على النحو التالي:

- تبسيط الإطار الرقابي حيث سيحل هذا الأسلوب الموحد محل الأساليب الأربعة المستخدمة حاليا في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل.

- الجمع بين كل من مؤشر قائم على القوائم المالية للبنك متمثلاً في "مؤشر الأعمال – (BI) " وخسائر التشغيل التاريخية للبنك لحساب رأس المال الازم لمقابلة مخاطر التشغيل مما ينتج عنه إطار أكثر حساسية للمخاطر.

- الحد من تعقيدات أسلوب القياس المتقدم وتعزيز إمكانية المقارنة بين النتائج عبر البنوك والدول المختلفة.

ويعتمد هذا الأسلوب على مؤشر الأعمال (BI) المُكون من مصادر الدخل الثلاثة الرئيسية وكذا خسائر التشغيل التاريخية لدي البنوك متمثلة في مُضاعف الخسارة الداخلية (ILM)، ويتم حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للدعامة الأولى من خلال حاصل ضرب كل من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM).

[1] يتضمن القسم الثاني النص الكامل باللغة الإنجليزية لكافة المصطلحات المستخدمة في هذه الورقة.

تعريفات

• مخاطر التشغيل	هي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديه، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية، أو نتيجة عوامل وأحداث خارجية، ويتضمن ذلك عمليات التزوير والغش، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى من ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
• المخاطر القانونية	هي الخسائر الناجمة عن الغرامات والعقوبات والجزاءات المُطبقة على البنوك في حالة إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونية، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد أو لكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/ أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم.
• مؤشر الأعمال (BI)	هو عبارة عن مؤشر بسيط لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابة من واقع بيانات القوائم المالية للبنوك (قائمة الدخل) ويتكون من ثلاثة عناصر هي صافي العوائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة (ILDC) ومُكون الخدمات (SC) والمُكون المالي (FC).
• مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC)	هو ناتج ضرب مؤشر الأعمال (BI) في المعاملات الرقابية (∝) والتي تتحدد وفقاً لحجم نشاط البنك الذى يعكسه مؤشر الأعمال.
• مُكون الخسائر (LC)	هو المتوسط السنوي للخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل خلال ١٠ أو ٥ سنوات سابقة مضروباً في ١٥(الذي يمثل معامل ثابت محدد من قِبل لجنة بازل).
• مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM)	هو عامل قياس يستند إلى العلاقة النسبية بين متوسط الخسائر التاريخية المحققة للبنك ومُكون مؤشر الأعمال، حيث يعتمد على مراقبة خسائر التشغيل التاريخية الخاصة بالبنك لفترة زمنية محددة.
• الخسائر المجمعة	هي مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث تشغيلي مشترك ويتم إدخالها في تاريخ حساب الخسارة ومعاملتها كخسارة واحدة.
• الخسائر المعلقة	هي الخسائر الناشئة عن أحداث مخاطر التشغيل ولها تأثير مالي مؤكد ويتم تسجيلها لفترة محددة في حسابات مؤقتة ولم ينعكس تأثيرها بعد في حساب الأرباح والخسائر.
• الخسائر الزمنية	هي الخسائر أو التأثيرات الاقتصادية السلبية المسجلة في القوائم المالية في فترة محاسبية معينة بسبب أحداث تتعلق بمخاطر التشغيل وتؤثر على التدفقات النقدية أو القوائم المالية لفترات مالية سابقة.
• اجمالي الخسائر	هي قيمة الخسائر الفعلية قبل أي نوع من الاستردادات.
• المبالغ المستردة	هي حدث مستقل ذو صله بالحدث الأصلي للخسارة ولكن ينفصل عنه في التوقيت الذي يتم فيه استلام أي تدفقات نقدية واردة من طرف ثالث، وقد تشمل المبالغ المُستردة كل من الأموال التي يتم الحصول عليها من شركات التأمين، ومرتكبي جرائم الاحتيال وكذلك الأموال المُستردة من التحويلات الخاطئة.
• صافي الخسائر	هي قيمة الخسائر الفعلية بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الاستردادات.

القسم الأول
المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التشغيل

بغرض تطوير وتحسين السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل فإنه يجب على البنوك اتباع المتطلبات النوعية الواردة بهذا القسم لإدارة تلك المخاطر، والتي تشمل المبادئ الأساسية التي يتعين على البنوك تطبيقها (كحد أدني) لتحقيق إدارة أكثر فاعلية وشمولية لمخاطر التشغيل وهي كما يلي:

١- إنشاء إدارة أو وحدة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل

- يتعين على البنك القيام بإنشاء إدارة فرعية أو وحدة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تعمل تحت نطاق إدارة المخاطر بالبنك ويكون من مهامها الأساسية تحديد وقياس ومتابعة مخاطر التشغيل والحد منها والتخفيف من تأثيرها.

٢- مسئوليات مجلس الإدارة

- يجب على مجلس الإدارة أن يكون على علم وإدراك تام بالجوانب الرئيسية لمخاطر التشغيل باعتبارها نوع من المخاطر ذات الطبيعة الخاصة تختلف عن أنواع المخاطر الأخرى التي ينبغي إدارتها.
- اعتماد الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل ومراجعتها بصفة دورية، والتأكد من أن الإطار العام لمخاطر التشغيل واضح ومحدد ويغطى كافة الجوانب المتعلقة بمخاطر التشغيل.
- اعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بمخاطر التشغيل والتي تحدد كافة الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل.
- نشر ثقافة الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل والالتزام بمتطلبات الضبط الداخلي السليم.
- التأكد من أن الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل يخضع لمراجعة داخلية شاملة وفعالة من إدارة المراجعة الداخلية للبنك، والتي يجب أن تكون مستقلة تماماً عن إدارة مخاطر التشغيل.
- المحافظة على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من أنها توفر معلومات دقيقة عن مخاطر التشغيل لمجلس إدارة البنك أو اللجان التابعة له.

٣- مسئولية الإدارة العليا للبنك

- يقع على الإدارة العليا مسئولية تنفيذ الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل المعتمدة من مجلس الإدارة.
- تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة المصرفية.
- تحديد وتوزيع السلطات والمسئوليات على خطوط الأعمال المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة المخطئين والمخالفين.
- التأكد من أن السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل قد تم شرحها وتوضيحها لكافة العاملين بوحدات العمل المعنية بإدارة هذه المخاطر.
- التأكد من أن كافة العاملين بالبنك لديهم الخبرة والقدرات الفنية اللازمة للقيام بالأعمال والأنشطة الموكلة إليهم.

- التأكد من وجود تنسيق بين المسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل والمسؤولين عن إدارة المخاطر الرئيسية الأخرى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة.... الخ).
- التأكد من توثيق كافة الإجراءات والسياسات المتعلقة بمخاطر التشغيل، والقواعد التنظيمية المتعلقة بإدارة نظام تكنولوجيا المعلومات.
- وضع خطة طوارئ لمواجهة احتمال تعرض البنك لظروف صعبة أو حدوث اضطرابات شديدة تؤدى إلى التوقف عن ممارسة النشاط وفقاً للبند رقم (٨) الذي سيرد لاحقاً.

٤- مسئولية وحدة /إدارة مخاطر التشغيل

- وضع إطار عام فعال لمخاطر التشغيل من حيث تحديد وتقييم ومتابعة ورقابة وتخفيف مخاطر التشغيل باعتبارها جزء من النهج الشامل لإدارة المخاطر لدى البنك واعتمادها من مجلس الإدارة وإبلاغ الجهات الرقابية بما يفيد ذلك.
- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات المصرفية سواء الحالية أو الجديدة (قبل طرحها أو إصدارها).
- تنفيذ نظام محدد لمراقبة ومتابعة مخاطر التشغيل وخسائر التشغيل الفعلية.
- توفير سياسات وإجراءات خاصة بتخفيف مخاطر التشغيل الجوهرية والحد منها، على أن يتم مراجعة هذه السياسات والإجراءات بصفة دورية.
- تقديم تقارير دورية بالمعلومات المتعلقة بمخاطر التشغيل للإدارة العليا ومجلس إدارة البنك لمساعدتها على إدارة مخاطر التشغيل على أن تتضمن هذه التقارير اقتراحات بالإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها.
- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر التي تُمكن من التعرف على المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل والتنبؤ باحتمال التعرض للخسائر.

٥- الإفصاح

- يجب على البنك الإفصاح عن الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل لديه بالشكل الذي يسمح بالمتعاملين معه في تحديد مدى قدرة البنك على تحديد وتقييم ومراقبة والتحكم في مخاطر التشغيل لديه.
- يجب على البنك القيام بالإفصاح بشكل كافي عن حجم الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل لديه بما يسمح لكافة الأطراف بالسوق بتقييم الأسلوب المتبع من قبل البنك لإدارة مخاطر التشغيل.
- يجب أن يكون حجم البيانات والمعلومات المفصح عنها المتعلقة بمخاطر التشغيل تتناسب مع حجم البنك وتعقد عملياته وأنشطته والإطار العام للمخاطر لديه.

٦- تجميع بيانات الخسائر المتعلقة بمخاطر التشغيل

- يجب على البنك تصنيف الخسائر الفعلية الناتجة عن مخاطر التشغيل وفقاً لنتائج الأحداث التالية، وفى ضوء الجدول الاسترشادي بالمرفق رقم (٣).

١/٦ وسائل احتيال داخلية.

٢/٦ وسائل احتيال خارجية.

٣/٦ وسائل احتيال على بطاقات الائتمان.

٤/٦ مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية.

٥/٦ الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك.

٦/٦ الاضرار بالأصول المادية للبنك.

٧/٦ تعطل العمل وإخفاق النظام.

٨/٦ القصور في إدارة وتنفيذ العمليات.

٧- أساليب قياس مخاطر التشغيل

- ينبغي على البنوك الالتزام باستخدام الأسلوب المعياري الجديد لقياس مخاطر التشغيل عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة تلك المخاطر لأغراض إعداد معيار كفاية رأس المال (الدعامة الأولى).
- يمكن للبنوك استخدام أساليب أخرى لقياس مخاطر التشغيل لأغراض إدارة المخاطر، أو لأغراض التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في إطار الدعامة الثانية من مقررات بازل.

٨- خطة الطوارئ / خطط استمرارية الأعمال

- ينبغي أن يكون لدى البنك خطه مكتوبة وموثقة ومعتمده للطوارئ، بهدف التأكد من قدرة البنك على العمل بشكل مستمر وتقليل الخسائر لدى وقوع تعطيل للأعمال.
- يتعين أن تُراجع خطط الطوارئ دورياً بمعرفة أفراد مستقلين عن أولئك المسئولين عن وضع وإدارة هذه الخطط، وأن يتم رفع تقاريرهم عن الفحص إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة.
- يجب أن تتضمن الخطة بحد أدنى على ما يلي:
  - تعريف للكوارث والأزمات والأساليب المناسبة للحد من آثارها في حالة حدوثها.
  - تحديد الوظائف والعمليات الرئيسية التي تضمن استمرار العمل.
  - تعريف خطوات اتخاذ القرار وكيفية الالتزام به.
  - تحديد مدير مسئول عن خطة استمرار العمل.
  - تحديد أولويات العمل وخطوات التصحيح لكل من القطاعات الرئيسية، وسائل الاتصال الرئيسية/ البديلة للطوارئ وأماكن الأنشطة.
  - القيام باختبارات دورية للتأكد من مصداقية الخطة الموضوعة ومعرفة كافة العاملين بها.

٩- إدارة مخاطر مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين – التعهيد

- يجب كحد أدني مراعاة ما يلي في سياسة الاستعانة بمقدمي خدمات خارجيين: -
  - أن يكون ذلك بموجب عقد مكتوب - يتم مراجعته قانونياً- بين مقدم الخدمة الخارجي وبين البنك.
  - وضع مقاييس مناسبة للتحقق من قدرة مقدم الخدمات الخارجي على أداء مهامه بالكفاءة المطلوبة وفقاً لالتزاماته التعاقدية.
  - مراعاة ما ورد بتعليمات الحوكمة بشأن تعارض المصالح.
- يجب أن يضمن البنك من خلال تعاقده مع مقدمي الخدمات الخارجيين ما يلي: -

- جودة أداء الخدمات المتعاقد عليها وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً والقدرة على تنفيذها في حالة الطوارئ.
- التزام مقدمي الخدمة بضمان الحماية الكاملة لسرية المعلومات فيما يتعلق بالبنك والعملاء.
- قابلية العقود المبرمة مع مقدم الخدمة للفسخ من جانب البنك إذا ما اقتضت الضرورة ذلك مثل الإخلال بالالتزامات دون ترتيب أي التزام مالي على البنك مع أهمية وجود البدائل التي تكفل استمرارية وجودة تقديم الخدمات للعملاء من خلال خطة لاستمرارية الأعمال.
- عدم قيام مقدمي الخدمة بإجراء أي تغييرات على الخدمات المسندة إليهم بدون استيفاء موافقة البنك بشكل مسبق.
- الالتزام بالإجراءات المحددة من البنك فيما يتعلق بالإشراف على الخدمات المقدمة بما فيها عرض التقارير الدورية على إدارة البنك بشأن مستوي أدائها.
- التزام مقدمي الخدمة من خلال العقود المبرمة معهم باطلاع البنك على المعلومات التي تتعلق بالخدمات المسندة إليهم وفقاً لما تقضى به أحكام الإفصاح وشفافية المعلومات.
- التزام مقدمي الخدمة من خلال العقود المبرمة معهم بإخطار البنك عن أية أحداث يمكن أن يكون لها أثر كبير على قدراتهم بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم بالفاعلية المطلوبة.
- التزام مقدمي الخدمة من خلال العقود المبرمة معهم باطلاع البنك المركزي المصري – إذا طلب منهم ذلك - على المعلومات المتعلقة بالمهام المسندة إليهم بما في ذلك الفحص الميداني.

١٠-التقارير والبيانات الرقابية

- يلتزم البنك بالإقرار سنوياً للبنك المركزي المصري عن أحداث الخسائر الفعلية المتعلقة بمخاطر التشغيل وفقاً لمصفوفة تجميع بيانات الخسائر (مرفق رقم ٢) ووفقاً للتعريفات والأمثلة الإيضاحية الواردة بالمرفق رقم (٣).
- يتم الإقرار عن الخسائر المتعلقة بمخاطر التشغيل التي تزيد قيمتها عن ٥٠ ألف جنيه.

القسم الثاني
المتطلبات الكمية اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل – الأسلوب المعياري (SA)

يتعين على البنوك استخدام الأسلوب المعياري لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل (الحد الأدنى لرأس المال الرقابي) ليكون بديلاً عن أسلوب المؤشر الأساسي، حيث يعتبر الأسلوب المعياري أحد مُكونات الإطار العام للإصلاحات النهائية لبازل ٣ وهو قائم أساساً على عنصرين أساسيين هما مستوى الإيرادات والمصروفات التشغيلية للبنك، وحجم الخسائر التاريخية المتعلقة بمخاطر التشغيل لديه بافتراض أن هناك علاقة طردية بين هذين العنصريين وحجم مخاطر التشغيل.

وتعتمد منهجية حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للأسلوب المعياري على الآتي:

أ. مؤشر الأعمال (Business Indicator-BI) وهو مؤشر لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع القوائم المالية للبنك.

ب. مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (Business Indicator Component -BIC)، والذي يتم حسابه كحاصل ضرب مؤشر الأعمال (BI) بمجموعة من المعاملات الرقابية التصاعدية (αi) والتي تتحدد وفقاً لحجم نشاط البنك الذي يعكسه مؤشر الأعمال.

ج. مُضاعف الخسائر الداخلية(Internal Loss Multiplier- ILM) ، وهو معامل ترجيح يستخدم لقياس مدى حساسية البنك لمخاطر التشغيل يستند على العلاقة النسبية بين كل من متوسط الخسائر التاريخية المحققة للبنك، ومُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC).

أ. مؤشر الأعمال[٢]

يتكون مؤشر الأعمال (BI) من ثلاثة مُكونات:

- مُكون العائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة
(Interest, Leases, and Dividend Component-ILDC)
- مُكون الخدمات (Services Component -SC)
- المُكون المالي (Financial Component -FC)

[٢] يتم الرجوع إلى المرفق (١) الخاص بتعريف مُكونات مؤشر الأعمال.

يتم حساب مؤشر الأعمال (BI) وفقاً للمعادلة الآتية:

مؤشر الأعمال (BI) = مُكون العائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة (ILDC)+ مُكون الخدمات (SC) + المُكون المالي(FC)

كما يتم حساب كل مُكون من مُكونات مؤشر الأعمال[٣] على أساس متوسط ثلاث سنوات سابقة[٤] لبنود هذه العناصر وفقاً للمعادلات الأتية:

١. مُكون العائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة وهو:

= [متوسط القيمة المطلقة لصافي الدخل من العائد والتأجير التمويلي **أو** متوسط الأصول المُدرة للعائد*٢,٢٥%] **أيهما أقل** + متوسط توزيعات الأرباح.

٢. مُكون الخدمات وهو:

= [متوسط إيرادات تشغيل أخرى **أو** متوسط مصروفات تشغيل أخرى] **أيهما أكبر** + [متوسط إيرادات الأتعاب **أو** متوسط مصروفات الأتعاب] **أيهما أكبر**.

٣. المُكون المالي وهو:

= (متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل محفظة المتاجرة) + (متوسط القيمة المطلقة لصافي الدخل من المحفظة لغير أغراض المتاجرة).

ب. مُكون مؤشر الأعمال المُرجح

يتم حساب مُكون مؤشر الأعمال المُرجح من خلال حاصل ضرب متوسط قيمة مؤشر الأعمال عن آخر ثلاث سنوات سابقة في معامل الترجيح الرقابي $\propto i$ وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$BIC=\sum(\propto_i \times BI_i)$$

[٣] مع مراعاة تضمين نتائج الأعمال الخاصة بعمليات الاستحواذ أو الاندماج، واستبعاد نتائج الأعمال للكيانات التابعة للبنك الى تم التخلص منها أو بيعها.
[٤] يتم حساب القيمة المطلقة لصافي قيمة البند لكل عام على حده، ثم يتم حساب متوسط القيمة على مدار ثلاث سنوات.

ويتحدد مقدار معامل الترجيح الرقابي ∝i بناءاً على متوسط قيمة مؤشر الأعمال والذي يتم تقسيمه إلى ثلاث مجموعات وفقاً للجدول التالي:

البيان	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
قيمة متوسط مؤشر الأعمال (القيمة بالجنيه المصري)	أقل من أو تساوى ٢ مليار جنيه	أكبر من ٢ مليار جنيه إلى ٧ مليار جنيه	أكبر من ٧ مليار جنيه
معامل الترجيح الرقابي ∝i	%١٢	%١٥	%١٨
مثال: بافتراض متوسط مؤشر الأعمال لدى البنك بلغ ١٦ مليار جنيه بالتالي فإن مُكون مؤشر الأعمال المُرجح=(٠,٢٤+٠,٧٥+١,٦٢)= ٢,٦١ مليار جنيه	٢ مليار جنيه × ١٢% = ٠,٢٤ مليار جنيه	٧-٢ =٥ مليار جنيه × ١٥% = ٠,٧٥ مليار جنيه	١٦-٧= ٩ مليار جنيه × ١٨% = ١,٦٢ مليار جنيه

ج - مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

يُعد تطبيق الأسلوب المعياري الجديد (SA) لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل عاملاً مهماً في تحسين قياس حساسية مخاطر التشغيل لدى البنوك وذلك من خلال دمج كل من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) والذى يعكس حجم نشاط البنك ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) والذى يتم حسابه من خلال العلاقة النسبية بين متوسط صافى الخسائر التاريخية[٥] لمخاطر التشغيل (مُكون الخسائر - LC) و(مُكون مؤشر الأعمال المُرجح - BIC).

ويمثل مُكون الخسائر (LC) متوسط صافي قيمة خسائر مخاطر التشغيل السنوية على مدار السنوات العشر السابقة × ١٥ (الذي يمثل معامل ثابت محدد من قِبل لجنة بازل).

ويتم حساب مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) من خلال دمج مُكون الخسائر (LC) مع مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) من خلال المعادلة التالية:

$$ILM = Ln\left(\exp(1) - 1 + \left(\frac{LC}{BIC}\right)^{0.8}\right)$$

من خلال تطبيق المعادلة السابقة يمكن الحصول على إحدى النتائج التالية لمُضاعف الخسائر الداخلية:

٥ بعد تخفيضها بقيمة الاستردادات.

١. مُضاعف الخسائر الداخلية = ١، وذلك عندما يكون مُكون الخسائر يساوي مُكون مؤشر الأعمال المُرجح.
٢. مُضاعف الخسائر الداخلية >١، وذلك عندما يكون مُكون الخسائر أكبر من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح.
٣. مُضاعف الخسائر الداخلية < ١، وذلك عندما يكون مُكون الخسائر أصغر من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح.

ومهما كانت قيمة مُكون الخسائر (LC) فإن مُضاعف الخسائر الداخلية لن يقل عن ٠,٥٤١ وذلك وفقاً لهذا الجزء من المعادلة Ln (exp (1) -1)، وهذا يعنى انه بافتراض عدم وقوع أي خسائر تشغيل لدى البنك فإن مضاعف الخسائر الداخلية لديه سوف يساوى ٠,٥٤١). وبالتالي ففي هذه الحالة فإن رأس المال اللازم تكوينه لمقابلة مخاطر التشغيل سوف يساوي نصف قيمة مُكون مؤشر الاعمال المُرجح فقط.

وهذا يعني أن البنك الذي لديه خسائر متعلقة بمخاطر التشغيل تفوق قيمتها متوسط قيمة مُكون مؤشر الأعمال المُرجح سيكون لدية مشاكل في نظام الرقابة الداخلية أو في إدارة مخاطر التشغيل، وبالتالي فإنه مُطالب بأن يحتفظ برأس مال مرتفع يكفي لمقابلة هذه المخاطر، على حين أن البنك الذي لديه خسائر متعلقة بمخاطر التشغيل منخفضة مقارنةً بمتوسط قيمة مُكون مؤشر الأعمال المُرجح مطالب بالاحتفاظ برأس مال أقل يتناسب مع الحجم المحدود لتلك المخاطر.

حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل Operational Risk Capital (ORC)

يتم تحديد متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل كحاصل ضرب مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM).

$$ORC = BIC * ILM$$

الشروط الواجب توافرها للسماح بإدراج بيانات الخسائر ضمن معادلة حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل

١- يتعين على البنوك التي لديها مؤشر أعمال أكبر من 2 مليار جنيه إدراج بيانات الخسائر كمُكون أساسي في حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل.
٢- يجب أن يتم حساب متوسط الخسائر على مدار ١٠ سنوات سابقة من قاعدة بيانات الخسائر الخاصة بالبنك على أن تكون هذه البيانات ذات جودة عالية.
٣- يُسمح للبنوك التي لا تملك قاعدة بيانات تُغطى العشر سنوات السابقة أن تعتمد على بيانات ٥ سنوات كحد أدنى لحساب مُكون الخسائر كمرحلة انتقالية بشرط أن تكون هذه البيانات مستوفاة لكافة المعايير الواجب توافرها في بيانات الخسائر الداخلية الواردة بالقسم الثالث.
٤- بالنسبة للبنوك المدرجة ضمن المجموعة الأولى (التي لا يتعدى متوسط قيمة مؤشر الأعمال لديها 2 مليار جنيه)، لا يتم الاعتداد ببيانات الخسائر الداخلية لتلك البنوك عند حساب متطلبات رأس المال، بمعنى أن مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) يساوي ١ وبحيث يكون متطلب رأس المال مساوياً لمُكون مؤشر الأعمال المُرجح - BIC (12%*BI).

٥- قد يسمح البنك المركزي للبنوك المدرجة ضمن المجموعة الأولى بإدراج بيانات الخسائر الداخلية عند حساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل، إذا توافقت مع معايير تجميع بيانات الخسائر الداخلية (الواردة بالقسم الثالث) ولديها قاعدة بيانات لتلك الخسائر تغطى ٥ سنوات على الأقل.

٦- قد يطلب البنك المركزي من البنوك المدرجة بالمجموعة الثانية والثالثة التي لا تستوفي معايير بيانات الخسائر أن تطبق مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) بقيمة أكبر من ١.

٧- بالإضافة إلى ذلك، قد يحدد البنك المركزي قيمة مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) لتساوي **(١)** لكل البنوك في نطاق سلطته، وفي حالة تطبيق ذلك ستظل البنوك خاضعة لجميع متطلبات الإفصاح الخاصة بالخسائر التاريخية لديه.

٨- يُمكن للبنك المركزي أن يطلب من البنك حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل باستخدام بيانات الخسائر الداخلية لأقل من خمس سنوات إذا كان مُضاعف الخسائر الداخلية لديه أكبر من ١، وإذا كانت خسائر البنك تعكس تعرضه لمستوى عالٍ من مخاطر التشغيل.

القسم الثالث
المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية

تُعد عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية بشكل سليم متطلباً أساسياً ضمن إطار الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، ويجب أن تستوفى عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية المعايير التالية:

أولا: المعايير العامة

١. **توثيق إجراءات عمليات تجميع بيانات الخسائر التاريخية**

يجب أن يقوم البنك بتوثيق إجراءات وعمليات تحديد وتجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية، على أن يتم التحقق من هذه الإجراءات والعمليات قبل إدراج بيانات الخسائر ضمن منهجية قياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى مراجعتها بشكل منتظم ومستقل من قِبل إدارة المراجعة الداخلية و/أو المراقب الخارجي.

٢. **تجميع البيانات وفقاً للتصنيفات الرقابية- المستوى الأول**

ينبغي على البنك الاستمرار في إعداد مصفوفة تجميع بيانات الخسائر وموائمة الخسائر التاريخية ضمن المستوى الأول للتصنيفات الرقابية وفقاً للمرفق رقم (2) "مصفوفة تجميع بيانات الخسائر" وذلك لأغراض إدارة مخاطر التشغيل، فضلاً عن المساعدة في عملية التقييم والمراجعة الإشرافية، على أن يتم موافاة الجهات الرقابية بهذه البيانات بصفة دورية، ويجب على البنك توثيق المعايير المُطبقة في توزيع الخسائر على أنواع الأحداث المحددة.
وتشمل تلك التصنيفات الرقابية ما يلي:

- وسائل احتيال داخلية.
- وسائل احتيال خارجية.
- وسائل احتيال على بطاقات الائتمان.
- مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية.
- الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك.
- الإضرار بالأصول المادية للبنك.
- تعطل العمل وإخفاق النظم.
- القصور في إدارة وتنفيذ العمليات.

٣. **شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية**

يجب أن تشمل بيانات الخسائر الداخلية كافة تعرضات البنك الجوهرية على مستوى أنظمة وأنشطة وفروع البنك المختلفة، كما يجب أن تتم مراجعة شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية بشكل مستقل عن عملية تجميع البيانات وإدارة مخاطر التشغيل (مثل إدارة المراجعة الداخلية).

٤. **توافر حد أدنى للإقرار عن الخسائر ضمن بيانات الخسائر الداخلية**

يجب على البنك الإقرار عن أحداث الخسائر التي تبلغ قيمتها ٥٠ ألف جنيه أو أكثر عند تجميع بيانات الخسائر التاريخية المتعلقة بمخاطر التشغيل وذلك بغرض حساب متوسط الخسائر التاريخية.

٥. **معالجة خسائر مخاطر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق**

تُدرج جميع أحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر السوق ضمن قاعدة بيانات خسائر التشغيل وذلك لأغراض حساب متطلبات رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل (وفقاً لإطار الأسلوب المعياري).

فيما يتعلق بأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان التي يُعتد بها ضمن الأصول المُرجحة بأوزان مخاطر الائتمان فلا تُدرج ضمن قاعدة بيانات أحداث خسائر التشغيل، أما بالنسبة لأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان، ولم يعتد بها ضمن مخاطر الائتمان فيجب في هذه الحالة أن تدرج في قاعدة بيانات خسائر التشغيل.

٦. **معلومات أخرى يجب تجميعها**

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإجمالي مبالغ الخسائر المحققة، يجب على البنك أن يجمع معلومات عن التواريخ المرتبطة بأحداث مخاطر التشغيل كما يلي:

- تاريخ اكتشاف الحدث: وهو تاريخ حدوث أو بدء الحدث -أيهما متاح- أو التاريخ الذي أصبح فيه البنك على علم بالحدث.
- تاريخ الخسارة: يمثل التاريخ (أو التواريخ) التي تحققت فيها خسارة فعلية نتيجة هذا الحدث.
- تاريخ اثبات الخسائر محاسبياً في سجلات البنك: وهو التاريخ الذي تم فيه تسجيل الخسائر ضمن حساب الأرباح والخسائر.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يجب على البنك تجميع المعلومات المتعلقة بأي مبالغ مستردة من إجمالي الخسائر إذا وجدت وكذلك أي معلومات تفصيلية تتعلق بالأسباب التي أدت إلى حدوث الخسارة، ويجب أن يكون مستوى التفاصيل لأي معلومة يتناسب مع حجم الخسارة.

ثانياً: المعايير الخاصة (تحديد بيانات خسائر التشغيل وطرق تجميعها ومعالجتها)

يجب على البنك عند تجميع بيانات خسائر التشغيل أن يقوم بتحديد إجمالي قيمة الخسائر والاستردادات التأمينية وغير التأمينية لكافة أحداث خسائر التشغيل، وكذا الخسائر المجمعة التي تتعلق بحدث واحد.

كما يجب تضمين صافي الخسائر بعد الاستردادات (بما في ذلك استردادات التأمين) في قاعدة بيانات الخسائر، ويتعين عدم استخدام المبالغ المُستردة لتقليل قيمة الخسائر إلا بعد تلقى البنك للأموال فعلياً، وتقع على البنك مسئولية إثبات استلام قيمة الاستردادات وتقديمها إلى الجهات الرقابية عند طلبها.

التعريفات المتعلقة ببيانات خسائر التشغيل

- **إجمالي قيمة الخسائر:** هي إجمالي قيمة الخسائر لكل حدث قبل الاخذ في الاعتبار أيه مبالغ مستردة.
- **صافي قيمة الخسائر:** قيمة خسائر التشغيل بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الاستردادات.
- **المبالغ المُستردة:** هي حدث مستقل ذو صله بالحدث الأصلي للخسارة ولكن ينفصل عنه في التوقيت الذي يتم فيه استلام أي تدفقات مالية من طرف ثالث.[٦]

العناصر التي يجب تضمينها عند حساب اجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر

أ. النفقات المباشرة المتعلقة بإحداث خسائر التشغيل وتتضمن خسائر الاضمحلال والتسويات النقدية التي تتم على حساب الأرباح والخسائر للبنك وقيمة ما يتم إعدامه من أصول البنك.

ب. التكاليف الإضافية التي تحملها البنك نتيجة أحداث خسائر التشغيل بما فيها المصروفات الخارجية التي لها صله مباشرة بالأحداث (كالغرامات القانونية والرسوم المدفوعة للمستشارين والمحامين أو الموردين)، وكذلك تكاليف الإحلال والاستبدال التي تم تحمُلها لاستعادة الوضع السائد قبل وقوع الحدث.

ج. المخصصات والاحتياطيات المُكونة لمقابلة أحداث خسائر التشغيل المحتملة من خلال حساب الأرباح والخسائر.

د. "الخسائر المعلقة"[٧] وهي الخسائر الناشئة عن أحداث مخاطر التشغيل ولها تأثير مالي مؤكد ويتم تسجيلها لفترة محددة في حسابات مؤقتة أو مجنبة ولم ينعكس تأثيرها بعد في حساب الأرباح والخسائر، ويتعين أن تُدرج الخسائر الجوهرية المعلقة في قاعدة بيانات الخسائر خلال فترة زمنية تتناسب مع حجم وأجل البند ذاته.

ه. "الخسائر الزمنية"[٨] وهي الخسائر أو التأثيرات الاقتصادية السلبية المُسجلة في القوائم المالية في فترة محاسبية معينة بسبب أحداث تتعلق بمخاطر التشغيل نتيجة حدث شائع أو أحداث متعلقة ببعضها وتؤثر على التدفقات النقدية أو القوائم المالية لفترات مالية سابقة، وينبغي أن تُدرج الخسائر الزمنية الجوهرية في قاعدة بيانات الخسائر إذا كانت متعلقة بمخاطر التشغيل وتمتد لأكثر من فترة زمنية وينشأ عنها مخاطر قانونية.

و. الخسائر التي تنشأ نتيجة عمليات الاستحواذ أو الاندماج.

العناصر التي يتم استبعادها عند حساب اجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر:

أ. تكاليف عقود الصيانة العامة على المباني والمنشآت والمعدات.

ب. النفقات الداخلية أو الخارجية للنهوض بالأعمال بعد حدوث خسائر التشغيل مثل عمليات التطوير والتحسينات والتحديث، وتكاليف تطوير أساليب تقييم المخاطر.

ج. أقساط التأمين.

---

[٦] قد تشمل الأموال المُستردة كل من المبالغ التي يتم الحصول عليها من شركات التأمين، ومرتكبي جرائم الاحتيال وكذلك المبالغ المُستردة من التحويلات الخاطئة.

[٧] فعلى سبيل المثال قد يكون تأثير بعض الأحداث (مثل الأحداث القانونية، تلف في الأصول المادية) معروفا مسبقاً ومحدد بوضوح قبل وقوع الحدث نفسه ويتم تكوين مخصص لهذا الحدث.

[٨] وترتبط الآثار الزمنية عادة بوقوع أحداث مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى عرض خاطئ بشكل مؤقت لحسابات البنك المالية (مثل المبالغة في الإيرادات والأخطاء المحاسبية)، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد لا تمثل تأثيرًا ماليًا حقيقيًا على البنك (حيث أن صافي الخسائر أو التأثير على مدار الفترة الزمنية يساوى صفر) ، إلا أنه إذا استمر الخطأ عبر أكثر من فترة مالية واحدة ، فقد يمثل تحريفًا جوهريًا لقوائم البنك المالية.

د. خسائر التشغيل المتعلقة ببعض الكيانات التابعة للبنك وتم التخلص منها أو بيعها وذلك بعد الرجوع الى البنك المركزي المصري وتقديم المستندات الدالة على عدم ارتباط تلك الخسائر بأي من أنشطة البنك حاليا.

المرفقات

مرفق (١): تعريف مُكونات مؤشر الأعمال

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مُكون العائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	إيرادات العوائد من جميع الأصول المالية وإيرادات العوائد الأخرى (مثل إيرادات العوائد والأرباح الناشئة من نشاط التأجير التمويلي بكافة صُوره).	• إيرادات العائد من القروض، والأصول المتاحة للبيع، الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والأصول بغرض المتاجرة، والتأجير التمويلي والتشغيلي. • إيرادات العائد من مشتقات حسابات التغطية. • إيرادات عوائد أخرى. • الأرباح من الأصول المؤجرة.
	مصروفات العوائد	مصروفات العوائد من جميع الالتزامات المالية وأي مصروفات عوائد أخرى. (مثل مصروفات العوائد من نشاط التأجير التمويلي بكافة صُورة والخسائر، الاهلاك، وانخفاض قيمة الأصول المؤجرة).	مصروفات العائد من الودائع وأوراق الدين المصدرة والتأجير التمويلي والتشغيلي. • مصروفات العوائد على مشتقات حسابات التغطية. • مصروفات العوائد الأخرى. • خسائر من الأصول المؤجرة. •إهلاك وإضمحلال قيمة الأصول المؤجرة.

	أصول مُدرة للعائد (أحد بنود قائمة المركز المالي)		إجمالي أرصدة القروض القائمة والسلفيات والأوراق المالية المُدرة للعائد (بما في ذلك السندات الحكومية) والأصول المؤجرة التي يتم تقييمها في نهاية كل سنة مالية.
	توزيعات الأرباح		الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات البنك في كل من: - أوراق مالية (أسهم) - صناديق الاستثمار (غير المجمعة) - الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة) - المشروعات المشتركة
المُكون الخدمي	الدخل من الأتعاب والعمولات	الدخل من تقديم الاستشارات والخدمات. يشمل الدخل الذي يتلقاه البنك كمورد خارجي للخدمات المالية.	إيرادات الأتعاب والعمولات المحصلة الناشئة من العمليات التالية: •الأوراق المالية (ويشمل الإصدار ، تحويل الملكية ، تنفيذ الأوامر بيع وشراء نيابة عن العملاء ... الخ) •المقاصة والتسوية؛ إدارة الأصول؛ خدمة أمناء الحفظ؛ خدمات الدفع؛ التمويل ؛ خدمات التوريق؛ وعمليات الصرف الأجنبي.
	مصروفات الأتعاب والعمولات	المصروفات المدفوعة مقابل الاستشارات والخدمات المُقدمة للبنك. وتشمل رسوم الاستعانة بمصادر خارجية لتوريد الخدمات المالية فقط، ويتم استبعاد أي رسوم مقابل خدمات غير المالية (مثل الخدمات اللوجستية	مصروفات الأتعاب والعمولات المدفوعة والناشئة من العمليات التالية: •المقاصة والتسوية؛ الحفظ؛ خدمات التوريق؛ الالتزامات الائتمانية والضمانات المقدمة للبنك؛ وعمليات الصرف الأجنبي.

		وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية)	
	إيرادات تشغيل أخرى	إيرادات العمليات المصرفية العادية التي لم تشملها بنود مُكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة.	•إيرادات إيجارات الأصول العقارية الاستثمارية. • الأرباح الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداولة المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع.
	مصروفات تشغيل أخرى	المصروفات والخسائر من العمليات المصرفية العادية التي لم تشملها بنود مُكون مؤشر الأعمال الاخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة وناتجة من أحداث خسائر التشغيل .	•الخسائر الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداولة المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع. •الخسائر الناشئة عن أحداث تشغيلية (مثل الغرامات والغرامات والتسويات، وتكاليف استبدال الأصول التالفة) التي لم يتم تكوين مخصص أو احتياطي لها في السنوات السابقة. •المصروفات المتعلقة بإنشاء مخصصات/ احتياطيات لأحداث الخسائر التشغيلية.
المُكون المالي	صافي الربح (الخسارة) الناتجة من المراكز المحتفظ بها لأغراض المتاجرة		• صافي الربح / الخسارة على الأصول والخصوم بغرض المتاجرة (المشتقات ، أوراق الدين ، الأسهم ، القروض والسلفيات، مراكز البيع ، الأصول والخصوم الأخرى) • صافي الربح / الخسارة من عمليات التحوط. • صافي الربح / الخسارة من فروق أسعار الصرف.
	صافي الربح (الخسارة) الناتجة		• صافي الربح / الخسارة من الأصول والخصوم المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

	من المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	• الأرباح / الخسائر المحققة من الأصول والخصوم المالية غير المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القروض والسلفيات، الأصول المتاحة للبيع الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والخصوم المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة). • صافي الربح / الخسارة من عمليات التحوط. • صافي الربح / الخسارة من فروق أسعار الصرف.

مرفق (٢): مصفوفة تجميع بيانات الخسائر

البيان		وسائل احتيال داخلية (بخلاف وسائل الاحتيال على بطاقات الائتمان)	وسائل احتيال خارجية (بخلاف وسائل الاحتيال على بطاقات الائتمان)	وسائل احتيال على بطاقات الائتمان	مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية	الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك	الإضرار بالأصول المادية للبنك	تعطل العمل وإخفاق النظم	القصور فى إدارة وتنفيذ العمليات	إجمالى أنواع الأحداث
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	
إجمالى الأنشطة	عدد الأحداث									
	أعلى خسارة									
اجمالي قيمة الخسائر										
الاستردادات	استردادات تأمينية									
	استردادات أخرى									
صافي قيمة الخسائر										

مرفق (٣): مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر

	القسم الخاص بنوع الحدث	التعريف	الأقسام	أمثلة إيضاحية
	(المستوى الأول)		(المستوى الثاني)	(المستوى الثالث)
1	وسائل احتيال داخلية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها التزوير واختلاس الممتلكات أو التحايل على اللوائح والقوانين أو سياسات البنك.	أفعال غير مسموح/ مصرح بها	• عمليات لم يتم الإخطار عنها(عمداً). • عمليات غير مصرح بها تتسبب في حدوث خسائر مادية. • إظهار المراكز المالية بصورة خطأ (عمداً).
			السرقة والاحتيال	• الاحتيال/ السرقة/ الابتزاز/ النصب والاختلاس التزوير • الإتلاف العمدي للأصول • تهريب الأموال • الاستيلاء على حسابات العملاء • التهرب الضريبي (عمداً) • الرشاوى والإكراميات • إجراء عمليات التداول الداخلي لغير صالح البنك.
٢	وسائل احتيال خارجية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها الاحتيال، وانتزاع الملكيات بدون حق أو الالتفاف حول القانون من جانب طرف ثالث.	السرقة والاحتيال	السرقة، التزوير، سرقة الشيكات.
			أمن النظام	• التلف الناشئ عن التسلل للنظام. • سرقة المعلومات الناتج عنها خسائر مادية.
٣	وسائل احتيال على بطاقات الائتمان	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها الاحتيال والسرقة، سواء داخلياً أو خارجياً فيما يخص بطاقات الائتمان.	-	-
٤	مخالفة قوانين العمل والسلامة	خسائر تنتج عن أفعال لا تتوافق مع القوانين والاتفاقيات المتعلقة بأمن وسلامة وصحة العاملين أو الخسائر الناتجة	العلاقات مع العاملين	• التعويضات /المزايا /الأمور المتعلقة بإنهاء الخدمة • أنشطة منظمة من قبل العاملين (الإضراب/الاعتصام).

	والصحة المهنية	عن دفع تعويضـــات مقـابـل الإصابات الشخصية والتفرقة في المعاملة بين العاملين.	سلامة بيئة العمل	• التامين ضد المسئولية تجاه العاملين • قواعد أمن وسلامة الموظفين. • التعويضات المقدمة للعاملين.
			التمييز في المعاملة	كافة أنواع التمييز والتفرقة في المعاملة.
٥	الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك	خســـائر تنتج عن إخفاق غير مقصـــود أو نتيجة إهمال في الوفـاء بـالالتزام المهني تجـاه عملاء معينين (بمـا في ذلـك متطلبـات الثقـة والكفـاءة) أو نتيجة لطبيعة أو تصـــميم منتج معين.	أمور متعلقة بالثقة والافصاح والكفاءة	• مخالفات ائتمانية/مخالفة التعليمات المتعلقة بالإفصاح والكفاءة (اعرف عميلك .... الخ)، مخالفات الإفصاح لعميل التجزئة • انتهاك سرية المعلومات • إجراء العديد من المعاملات على حساب العميل بغرض تحقيق عمولات أكثر. • إساءة استخدام المعلومات السرية
			ممارسات غير سليمة	• معاملات غير مسموح بها قانونياً • احتكار السوق • إجراء عمليات التداول الداخلي على حساب العملاء • نشاطات غير مرخص بها / غسل الأموال.
			عيوب/ مشاكل في المنتجات	وجود خلل فى المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء (غير مرخص بها ..الخ) أو أخطاء في النماذج .
			الاختيار، الكفالة وحجم التعرض	• الفشل في الاستعلام عن العملاء وفقاً للشروط. • تخطى الحدود المقررة للعميل.
			الخدمات الاستشارية	النزاعات حول أداء الخدمات الاستشارية.
٦	الإضرار بالأصول المادية للبنك	خسـائر ناشـئة عن ضـياع أو تلف الأصـــول المادية نتيجة الكوارث الطبيعيـة أو أحـداث أخرى.	الكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى	• خسائر نتيجة كوارث طبيعية. • خسـائر بشـرية عن طريق مصـادر خارجية مثل عمليات التخريب والإرهاب.

٧	تعطل العمل وإخفاق النظم	خسائر ناشئة عن اضطراب العمل أو فشل النظام.	نظم العمل	• تعطل الأجهزة والبرامج الالكترونية ووسائل الاتصال • انقطاع الخدمة /اختلال العمل.
٨	القصور في إدارة وتنفيذ العمليات	خسائر تنتج عن فشل في إدارة العمليات، أو نتيجة العلاقات مع الأطراف الأخرى في التداول والعمليات.	تخطيط وتنفيذ المعاملات	• سوء عملية الاتصال • أخطاء في إدخال وتحميل البيانات • عدم الالتزام بالمواعيد النهائية أو المسؤوليات • تشغيل النظام بشكل خاطئ • أخطاء محاسبية • سوء أداء الأعمال • الفشل في تسليم الخدمات • الفشل في إدارة الضمانات
			الرقابة والتقارير الرقابية	• عدم الالتزام بتقديم التقارير الإلزامية. • عدم دقة التقارير الخارجية عن الخسائر المحققة.
			مستندات العملاء	• ضياع أذونات العملاء وكذا التنازلات المقدمة من العملاء. • ضياع المستندات القانونية أو غير كافية.
			إدارة حسابات العملاء	• عدم الحصول على موافقة العميل للاطلاع على الحسابات. • عدم صحة سجلات العملاء (الخسائر المحققة) • خسائر الإهمال أو التلف لأصول خاصة بالعملاء.
			الأطراف الأخرى في عمليات التداول	• سوء أداء الأطراف الأخرى غير العملاء. • وجود خلافات مع الأطراف الأخرى من غير العملاء.
			الموردون	وجود نزاعات مع موردي الخدمات الخارجيين.